

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

6 شوال 1437 - 11 يوليو 2016





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4



أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحقباتي ينتقد أداء مركز تأهيل الخرج

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 6 شوال 1437 هـ - 11 يوليو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/16535720>

الخرج - «الحياة»

وجه وزير العمل والتنمية الاجتماعية مفرج الحقباتي بتشكيل لجنة لمراجعة واقع الخدمات المقدمة للنزلاء في مركز التأهيل الشامل للرجال بمحافظة الخرج، التابع للوزارة، بعد ملاحظته سوء الخدمات المقدمة، بعد انتهاء اللجنة من أعمالها، في خطوة تهدف إلى تحسين وتطوير خدمات المركز بالمحافظة.

ووقف الحقباتي خلال زيارته التفقدية المفاجئة للمركز الجمعة الماضي على خدمات الرعاية التي يقدمها المركز للنزلاء والنزيلات.

وهنا النزلاء والنزيلات البالغ عددهم 320 نزيلًا ونزيلة بعيد الفطر، سائلًا الله أن يعيده عليهم بالصحة والعافية.

واستمع خلال الزيارة إلى شرح موسع من القائمين على المركز عن الأقسام والمرافق، وكذلك البرامج المقدمة للنزلاء من الجنسين، داعيًا إلى مضاعفة الجهد في سبيل تقديم خدمات نوعية ومميزة للمستفيدين من المركز.

وعد خلال لقائه النزلاء والنزيلات بتمكينهم من أداء مناسك العمرة، ضمن سلسلة من البرامج التوعوية والاجتماعية التي تقيمها الوزارة للمستفيدين والمستفيدات من خدماتها. كما وجه وزير العمل والتنمية الاجتماعية شكره للإدارة المسؤولة والقائمين على قسم الإنثا بالمركز، نظير الخدمات المميزة التي يقدمونها للنزيلات.

«الضمان الصحي» يلزم أصحاب العمل بالوثيقة الموحدة على العاملين لديهم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 6 شوال 1437 هـ - 11 يوليو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/16528636>

الرياض - «الحياة»

بدأ «مجلس الضمان الصحي التعاوني» اليوم (الأحد) تطبيق قرار إلزام أصحاب العمل في القطاع الخاص بإبرام وثيقة تأمين صحي موحدة تشمل جميع العاملين لديه وأفراد أسرهم المشمولين بنظام الضمان الصحي التعاوني.

وأوضح الأمين العام للمجلس محمد الحسين ان القرار يأتي في إطار حرص المجلس على اتخاذ التدابير والإجراءات التي تعزز حماية حقوق المؤمن لهم، وتضمن رفع مستوى صناعة سوق التأمين الصحي بشكل عام والقضاء على التأمين غير الحقيقي بشكل خاص، مفيداً بأن صاحب العمل لن يكون بمقدوره إصدار أكثر من وثيقة تأمين صحي للعاملين لديه وأفراد أسرهم، إذ سيلزم بالتأمين عليهم من خلال وثيقة واحدة فقط.

وتابع الحسين ان القرار سيطبق على أربعة مراحل بحسب أعداد العاملين لدى صاحب العمل وتكون مدة كل مرحلة ثلاثة أشهر. وسيطبق على أصحاب العمل الذين يوظفون 100 عامل فأكثر بدءاً من 10/07/2016، فيما يبدأ تطبيق المرحلة الثانية بتاريخ 10/10/2016 على أصحاب العمل ممن يعمل لديهم 50 عامل فأكثر. أما المرحلة الثالثة التي تبدأ في

10/01/2017، فُتْطَبِّقَ على من يوظفون أكثر من 25 عاملاً، وسيختم المجلس تطبيق المشروع على من يعمل لديه 25 فأقل في 2017/04/10.

وشدد الحسين على أن القرار سيطبق على جميع أصحاب الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص، داعياً إلى الالتزام بالضوابط الجديدة بما يحقق حصول المضمون على الرعاية الصحية بالشكل المطلوب. وأهاب بالمعنيين للاستفادة من قنوات الاتصال والإطلاع بشكل موسع على وثيقة صاحب العمل الموحدة من خلال البوابة الإلكترونية للمجلس (www.cchi.gov.sa)، أو الاتصال على الهاتف الموحد الرقم 920001177 أو من خلال شبكات التواصل الاجتماعي على «تويتر» و«فايسبوك» و«لينكد إن» @cchiksa. وقال الحسين «يمكن لجميع الموظفين والعاملين في القطاع الخاص من سعوديين وغير سعوديين التقدم للمجلس عبر الاتصال بأحد قنواته الرسمية في حال لم يوفر صاحب العمل التأمين الصحي لهم ولأفراد أسرهم، إذ أن المجلس يقوم بتطبيق الغرامات على أصحاب العمل الذين لم يلتزموا بنظام الضمان الصحي واللائحة التنفيذية.» وأكد أن المجلس يسعى بشكل دائم لتطوير خدماته بمستوى يواكب التطورات وبما ينسجم مع رؤيته الريادية في الإشراف والرقابة وتنظيم صناعة سوق التأمين الصحي، موضحاً أن المجلس نظم عدداً من ورش العمل لشركات التأمين وأصحاب العمل للتعريف بالوثيقة الموحدة وآلية تطبيقها.



ذوو وفيات • تأهيل الدمام" يطالبون بالتحقيق

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 6 شوال 1437هـ - 11 يوليو 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/16518376>

الرياض - الجوهرة الحميد

استنكر ذوو النزيلات المتوفيات في مركز تأهيل الإناث الشامل في الدمام تصريح وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أخيراً على لسان متحدّثها خالد أبا الخيل، الذي أشار فيه إلى أن الوفيات السبع لم تقع داخل المركز، مبيناً أن السبب في وفاة بناتهم في المستشفى يعود إلى نقلهن إليه وهن في وضع صحي متأزم جداً نتيجة الإهمال، مطالبين في الوقت ذاته بالتحقيق في أسباب الوفاة.

فيما أكد استشاري (فضل عدم ذكر اسمه) أنه كان يشدد على نقل بعض الحالات التي باشرها إلى المستشفى بصفة عاجلة قبل وفاتها، غير أنه لم يتلق استجابة من أحد، وقال: «من الطبيعي أن تتوفي هذه الحالات خارج المركز!» في حين كشف مصدر أن عدد الوفيات سبع حالات حدثت خلال ستة أشهر وهن: (ن.ن) في تاريخ 2-17، (ط.ر) 3-17، (س.خ) 21-3، (أ.ش) 5-2، (ر.ع) 6-8، (م.ع) 6-10، (أ.ر) 7-5.

بدوره، حمّل والد المتوفاة الطفلة سارة الخالدي مركز تأهيل الدمام مسؤولية وفاة ابنته، عاقداً العزم على توكيل محام في القضية، متسائلاً: لماذا تنقل ابنتي قبل وفاتها بساعات إلى المستشفى، وهي برفقة عاملة نظافة من الجنسية النيبالية؟ واصفاً جسد ابنته بعد رؤيته لها في المستشفى بالمتفحش، وقال: «لا أبحث عن تعويض مادي، أرغب فقط في كشف الحقيقة حتى لا تتضرر نزيلات أخريات لا ذنب لهن.»

وأضاف: «المركز يطلب من أولياء أمور النزيلات تأمين مستلزماتهم وأدويتهم، بحجة أنهم طلبوا من الوزارة تأمينها ولم يتم الرد عليهم»، موضحاً أنه كان يؤمن لابنته جميع مستلزماتها، ولفت في حديثه لـ«الحياة» إلى أن المركز لا يوجد به سوى طبيبة واحدة فقط! وقال وهو في حال مليئة بالأسى والحزن: «كأنني سلمت ابنتي للمركز لأجل ذبحها»، مردداً: «ابنتي خصيمة لهم عند الله.»

وفي تغريدات له عبر «تويتر» التي وجهها لمتحدث وزارة التنمية الاجتماعية على خلفية رد الأخيرة حول قضية وفاة النزيلات، قال الخالدي: «إن الحقائق مزيفة وثوهم المجتمع بعدم وجود كوارث في المركز»، مشيراً في تغريدة أخرى إلى أنه خلال زيارته اليومية للمركز طوال الأعوام الثلاثة الماضية لم يجد شخصاً يمثل الوزارة، واصفاً رد الوزارة بصيغة القسم أنه كذب وتدليس.

من جانبه، أكد والد النزيلات المتوفاة نورة النعيم (25 عاماً) أن المركز لا يسمحون له ولا لأهلها البتة بالزيارة، ونعت المكان بالسري الذي لا يعرف ما يجري داخله، وأوضح أن ابنته تعاني من تخلف ذهني، لكنها تستطيع المشي، مشيراً إلى

أن ابنته توفيت جراء إهمال وتقصير المشرفين في المركز، لافتاً إلى أن ابنته ابتلعت شيئاً في فمها أثناء غفلة الحاضنة التي ترعى ثلاث حالات غير ابنته، ما سبب لها اختناقاً، نقلت على إثره المستشفى، وأفاد بأنه لم يبلغ بنقلها إلا في اليوم التالي، وقال: «إن تقرير الوفاة الذي يشير إلى أنها ناتجة من التهاب رئوي مغاير لما حدث لها في الواقع وهو بسبب الإهمال»، مطالباً بالتحقيق في ذلك حتى لا تتكرر الوفيات في المركز.

وكانت «الحياة» نشرت في عدد سابق عن سبع وفيات في مركز تأهيل الإناث في الدمام خلال شهرين على خلفية تصريح استشاري يعمل في المركز منذ أعوام عدة (فضل عدم ذكر اسمه)، الذي شدد فيه مراراً على نقل بعض الحالات بصورة عاجلة لحاجتها إلى تلقي العلاج، لكنه لم يجد أحداً يسمعه، فيما شن والد الطفلة المتوفاة سارة الخالدي هجوماً على المركز، كاشفاً عن عدد من الملاحظات السلبية عليه، أبرزها الإهمال والتقصير وعدم تحمل مسؤولية النزلات.

ومغردون يوصلون صوت امرأة معنفة لـ«وزارة العمل»
<أثارت قضية المرأة المعنفة التي تتعرض للطرد يومياً من زوجها وفقاً لـ«حالة المزاجية» مغردين كثيرين في تويتر تعاطفاً معها، والتغريد بحالات مماثلة لنساء يعشن في مجتمعنا وهن يتجرعن مرارة وآلام التعنيف بصمت. وأوضح المغرد تركي الحمد عبر تغريدات له، أنه يرى جارته التي تسكن بجواره (غير سعودية) في منطقة تبوك يومياً تتعرض للتعنيف والطرد من المنزل هي وأطفالها من زوجها المزاجي، مشيراً إلى أن جميع سكان الحي يشهدون بـ«سوء خلق زوجها»، في وقت لا يستطيعون فعل شيء إزاء ذلك.

وأشار إلى أنه على رغم تعرضه لمشكلات ومشاجرات عدة من زوجها الذي جعله عرضة لـ«الذبح»، بحسب قوله جراء تدخله، إذ لم يستطع السكوت أمام مشهد الزوجة التي تقبع أمام المنزل تحت أشعة الشمس هي وأطفالها كالمشردة، وكان هدفه من ذلك إصلاح ذات البين، فيما لم تفعل الشرطة عبر الرقم (1919) شيئاً التي تواصل معها المغرد مراراً، مطالبة المرأة بالاتصال عليها بنفسها، في حين لا تستطيع المرأة أن تتصرف كونها واقعة تحت تهديد زوجها، مبينة أن لديها أوراقاً في المحكمة، ولم يتم فيها شيء! وقال إن الحاجة أجبرتها على الصبر والتحمل، إذ ليس لها أهل في تبوك أو في السعودية وهي من دون عمل.

وكشف في تغريدات أخرى أن وحدة الحماية الاجتماعية للأسرة في تبوك بلغت بالأمر، كما أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وصلها صوت المرأة المعنفة عبر مغردين وقررت التدخل في قضيتها بصورة عاجلة. وقالت المغردة لين: «إن لديها جارة هي الأخرى مطلقة وتعيش مع إخوتها وتتعرض كذلك للتعنيف بالضرب وطردها في الشارع، ما يجعلها تلجأ إليهم، مرجعة سبب المشكلة بينهم إلى المال.»
فيما أشارت المغردة وسن إلى أن لهم جارة تعاني حين عودتها من موعد في مستشفى لابنتها المعوقة من وقوفها أمام باب المنزل ساعات طوال تصل إلى يوم كامل، منتظرة حتى يتبدل مزاج زوجها ويفتح لها الباب.



طالب بالموافقة على استخدام العمالة المنزلية من بنغلاديش

«الشورى» يدرس مع الداخلية والعمل والخارجية معالجة مشاكل الاستقدام ومكاتبها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 6 شوال 1437 هـ - 11 يوليو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1517798>

الرياض - عبدالسلام البلوي

أيد مجلس الشورى مشروع الاتفاق بشأن استقدام العمالة المنزلية بين المملكة وحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية، وطالب عبر لجنة الإدارة والموارد البشرية بالموافقة على المشروع معترضاً على مطالبة البعض بوقف استقدام العمالة المنزلية من بنغلاديش، وأشارت اللجنة إلى أن هذه المطالبات لا تتفق مع وجهة النظر في هذا الشأن لكثرة العمالة البنغلاديشية التي تؤدي فئة كبيرة منها دوراً كبيراً ومهماً، مؤكدة أن إغلاق الاستقدام من بنغلاديش قد يضطر المملكة إلى الاستقدام من دول تبتعد ابتعاداً كبيراً عن المملكة في المجال العقائدي والاجتماعي.

«العمل» تخطط لتفعيل حماية الأجور وحسابات بنكية تجميعية وافتتاح ملحقيات عمالية في دول الإرسال وكشفت لجنة الإدارة بأنها تعمل على دراسة ملف الاستقدام بشكل كامل حيث ستدعو مندوبين من وزارات الداخلية والعمل والخارجية وممثلين من مكاتب الاستقدام، وأوضح تقرير اللجنة بشأن الاتفاقية - حصلت عليه "الرياض" - أن عدم تفعيل الاتفاقية لفترة من الزمن يعود لتردد الجانب البنغلاديشي فالأهالي يؤكدون تخوفهم من إرسال بناتهم حسب إفادة وكلاء التوظيف، مشيرة إلى بروز ملحوظات في كل مرة يعرض فيها اتفاق للاستقدام لا تخرج عن اتهام وتقصير للعمالة أو الدولة المصدرة لها، مقابل إغفال دور المواطن الذي يفترض أن يعطي العامل حقه المادي والمعنوي كاملاً.

توقيع المملكة لاتفاقيات ثنائية تتضمن حفظ حقوق أصحاب علاقة العمل تحظى بإشادة المنظمات الدولية وحسب إفادة وزارة العمل للجنة الموارد البشرية فمذ توقيع الاتفاق وفتح الاستقدام من بنغلاديش وصل إلى المملكة 400 ألف و687 عاملة منزلية رغم حداثة التجربة على العملات البنغلاديشيات.

وأكدت لجنة الموارد أن وزارة العمل تعمل وفق خطة مدروسة لإنهاء ملف أزمة العمالة المنزلية في الاستمرار بفتح أسواق جديدة لإرسال العمالة المنزلية من خلال اتفاقيات ثنائية مع الدول تتضمن حفظ حقوق أصحاب العلاقة، وقد أثبتت المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية ومنظمة الهجرة الدولية وغيرهما على المملكة في هذا الشأن مما شجع دول الإرسال على ذلك، كما تقوم وزارة العمل بتوفير قناة الكترونية موحدة تربط جميع الجهات المعنية المسؤولة عن كل مايتعلق بالعمالة المنزلية من خلال إطلاق وتشغيل برنامج العمالة المنزلية "مساند" وتطويره ليكون نواة للتحويل الإيجابي لخدمات استقدام هذه العمالة.

وتسعى وزارة العمل وفق تقرير إدارية الشورى، إلى تحقيق أهداف على المدى المتوسط تتمثل في تطوير موقع مساند كمنصة الكترونية يستطيع المواطنون من خلالها إنهاء جميع خطوات الاستقدام الكترونياً، وتفعيل برنامج حماية الأجور للعمالة المنزلية، واستحداث سجلات تاريخية لجميع أطراف العلاقة في عملية الاستقدام، وتفعيل الاستفادة من الحساب البنكي التجميعي من خلال الربط الإلكتروني المنظم للدفعات المالية المقدمة من خلال البنوك السعودية حيث تصبح تكاليف الاستقدام لدى الحساب التجميعي ثم تقوم وزارة بإداعها للمكتب على دفعات بحسب إنجازها، إضافة إلى العمل على افتتاح ملحقيات عمالية في دول الإرسال الرئيسية بناء على ما هو معتمد بالهيكل التنظيمي للوزارة.



"صحيفة المدينة" تفتح ملف القتل والعنف داخل الأسرة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 6 شوال 1437 هـ - 11 يوليو 2016م

<http://www.al-madina.com/node/687207>

أحمد النهاري - المدينة المنورة
تحولت قضايا القتل والعنف داخل الأسرة للأسف الشديد إلى «عنوان رئيس» للصحف اليومية ومواقع التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة، وهي ظاهرة غريبة على المجتمع السعودي المعروف بتماسكه الشديد، حيث أشارت تقارير أمنية إلى أن المجتمع شهد خلال العام الماضي نحو 6 قضايا متشابهة كان ضحيتها الأقارب بالدرجة الأولى (الوالدين - الزوجة - الأخوة - العم - الخال)، وكان يعتمد الجاني فيها إلى استدراج الضحية والإجهاز عليه باستخدام الأسلحة النارية أو البيضاء.

«المدينة» رصدت حوادث القتل الواقعة داخل نطاق الأسرة التي حدثت مؤخراً في المجتمع وردود الأفعال من خلال المختصين ورجال الدين وأساتذة العلوم لتبيان الحقيقة، التي قادت هؤلاء المراهقين إلى ارتكاب هذه الجرائم البشعة في حق ذويهم وأقاربهم بالدرجة الأولى والمجتمع بشكل عام، كما التقت نخبة من خبراء علم النفس والتربويين ورجال

الإعلام والقانون لتشخيص الواقع الحالي للمتطرفين والوصول إلى الحلول، التي قد تنجح في العبور بفئة الشباب إلى بر الأمان والحفاظ عليهم من الأفكار والأفعال المنحرفة.

في البداية أجمع أساتذة الفقه والشريعة على أن تلك الجرائم لا يقبلها عقل أو دين أو منطق واستغل بعض ما سموهم بـ«خوارج العصر الحديث» لتجنيد الشباب من خلال تحوير الآيات والأحاديث النبوية بغير معانيها للوصول إلى تكفير الوالدين والأقارب والمجتمع والدولة ورجالها وعلماؤها.

استنكر رئيس قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الدكتور سليمان بن سالم السحيمي، جرائم القتل بشكل عام، وخصوصاً التي تقع في نطاق الأسرة ووصفها بالجرائم النكراء المخالفة للعقل والشرع والفطرة التي لا يقدم عليها من يحمل في قلبه ذرة من الإيمان الصحيح أو الفطرة السليمة.

وقال السحيمي: «استحكم الهوى هؤلاء البغاة الذين قال الله فيهم (وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) وما أوقع هؤلاء على ارتكاب تلك الجرائم إلا انتهاجهما لمنهج تكفير المسلمين الذين ينتج استحلال الدماء بأدنى مخالفة في نظرهم وذلك يتبدع الخوارج بدعاً مخالفة للإسلام ثم يحكمون على مخالفيهم فيه بالردة ويوجب قتلهم بدعوى الولاء والبراء ولو كان المخالف من الأقربين كالوالدين والأبناء والأقارب ويعملون على تحريف الأدلة على غير معانيها حيث يستدلون بقوله تعالى ((لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ)) بل يستدلون على وجوب قتل المسلمين بحجة ردتهم بقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ) ويقصدون بذلك الكفار من المسلمين المخالفين لهم الذين يعتبرونهم مرتدون في نظرهم الذين يتوجب قتالهم.»

و أضاف: «إن ذلك قد أثر على شبابنا من خلال الفكر المنحرف بأفكار الخوارج الذين حكموا بالكفر على من لا يستحقه من المسلمين وخرجوا على أولياء أمورهم وصاروا شراً ومحنة على الإسلام والمسلمين ولا يزال الفكر التكفيري يُمضي وبقوة أوساط الشباب منذ أن اختلقته.

وأشار السحيمي إلى تبني الجماعات المعاصرة كالفقاعة والدواعش ومثيلاتها لهذا الفكر المنحرف والضال، وقال: «لا يستغرب على من اعتنق فكر الخوارج التدميري ومن ربوا عليه تلك الأفعال فقد قال أحد منظري تلك الجماعات إن أقدر الناس على تنفيذ عمليات الاغتيال أبعدهم عن الشك فيه ومن يمت بقرابه أو صلة رحم أو صداقة من هذا المجرم.

وأردف: «بهذا يُعرف كيف أقدم هؤلاء على قتل والديهم وأقاربهم ولا بد من كشف حقيقة هذا المنهج وذلك ببيان ما ورد في الكتابة والسنة من خطورة التكفير والتحذير من الخوارج وأفكارهم كي نحذر الشباب من الوقوع في براثن هذا الفكر، خصوصاً أننا في عصر كثر في التلبيس والتدليس وتسمية الأسماء بغير أسمائها.»

فعل «الخوارج» في ماضي الزمان وحاضره

مواجهة الفكر المنحرف

دعا عضو هيئة التدريس بكلية القرآن في المدينة المنورة الدكتور مسعد الحسيني، كافة العقلاء وذوي المسؤولية الاجتماعية إلى الوقوف صفاً واحداً في مواجهة الفكر المنحرف من خلال تحليل الأحداث والجرائم الأسرية لمعرفة مسبباتها ودواعيها واقتراح الحلول الناجعة للحد من تكرارها في المجتمع.

وقال لـ«المدينة»: «لا شك بأن تلك الأحداث المؤسفة تعنصر لها القلوب ألماً ويندى لها الجبين أسفاً ولا نكاد نتصور بشاعتها، ولكنها تعتبر نشاراً ولا تصل إلى حد الظاهرة.»

تاريخ الفكر المنحرف

وأضاف: «نستقرئ من خلال تاريخ الفكر المنحرف وأثاره ما يعرف جيداً إلى حد التدين بقتل من شهد لهم المعصوم بالجنة، وقد أسهمت ضحالة الثقافة وضعف التدين الحق وانتشار وسائل التقنية وبرامج التواصل الاجتماعي في نشر هذا الفكر في وقت تورعنا فيه عن تربية أولادنا، واستغل ذلك قطاع الطرق الذين يمتلكون وسائل التأثير ما مكنهم من التغلغل إلى قلوب الناشئة والسفهاء.»

وأشار الحسيني إلى أن جهود الكثير من الدعاة مع الأسف لا تؤثر كثيراً وتبقى فقط على السطح على حد وصفه ولا تمتلك الجراءة، إن كان لديهم علم على التحليل والمعالجة الصريحة والصدع بالحق وكشف الحقائق، حتى وإن كانت مؤلمة لمعرفة مغذيات هذا الفكر، وما يجب أن نتخذ من تدابير لمعالجة هذه القضايا بمصداقية وموضوعية.

القضية معقدة

وعن تعزيز حماية الأبناء من الفكر المنحرف ذكر الدكتور الحسيني، أن القضية معقدة وذات جوانب متعددة وذات آثار عامة، وذلك فالمسؤولية تقع على جميع أفراد المجتمع سواء كانت الأسرة أو المدرسة أو الإعلام أو الجهات الأمنية وغيرها، ويجب أن نحلل تلك الأحداث تحليلاً واقعياً بعيداً عن التظليل وليكن ذلك ممن عايشوا وعالجوا تلك الانحرافات

من خلال إعداد خطة محكمة تنفذ بعناية وتتابع بدقة لتقوم كل شريحة وجهة بمسؤولياتها وأدوارها المنوطة بها لعلاج هذا الانحراف والقضاء عليه.

برائن العدو

وجه الحسيني رسالة إلى الأسرة التي ابتليت بأبناء وقعوا ضحية هذه الأفكار قال فيها: «أدعو الأسرة بأن لا تترد بالاستعانة بالجهات ذات العلاقة لإنقاذ أبنائهم من براثن العدو ولا عضاضة في ذلك لأن هذا الأمر خير ألف مرة من السكوت أو التغافل عما قد يؤدي إلى فضيحة على رؤوس الأشهاد لا يسترها الذيل لا يغطيها الليل.»

و أشار إلى أن الكثير من الدراسات المتنوعة والمتعددة تناولتها الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة لمعالجة الفكر المنحرف وبيان خطورته وآثاره ومنها على سبيل المثال دراسة عن الانحرافات الفكرية لدى الشباب، وذلك دراسات عن ظاهرة العنف لدى الشباب وقال: «نحن في حاجة ماسة إلى مراجعة تلك الدراسات وأمثالها والعناية بنتائجها وتفعيل توصياتها وسيكون لها بإذن الله الأثر البالغ في معالجة الكثير من القضايا، حيث إنها دراسات علمية وواقعية وميدانية نفذاها متخصصون وأكاديميون ومهتمون بمعالجة هذه النوعية من القضايا والحوادث.»

وصف أستاذ العقيدة عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الدكتور صالح بن سعد السحيمي الحربي هذه النوعية من الحوادث بـ«الأليمة»، والتي حدثت وقد تنكر في مواسم الخير، وقال: «لا يقر الدين أو الشرع أو العرف ولا عقل سليم هذه الحالات والحوادث وإذا أمعنا النظر إليها من المنظور الديني يتضح أنها تنم عن عدم إدراك لكل المسؤوليات الدينية والاجتماعية، كما أنها تدل على خلو ذهن مرتكبيها من أي مشاعر إسلامية، بل وإنسانية، وهذه الأفعال غريبة على مجتمعنا المحافظ، الذي يقوم على نهج السلف الصالح قولاً وعملاً واعتقاداً كما تدل على غرابة هذا الفكر وبعده عن أخلاق هذا المجتمع المبارك.»

أعمال إجرامية

وأضاف عضو لجنة المناصرة: «إن هذه الأعمال أشبه بأن تكون أعمال إجرامية بكل ما تعنيه الكلمة، وإن كان البعض من الجهلة والخوارج قد يكسبها غطاءً دينياً بالرغم من أن الخوارج القدامى قتلة الصحابة، رضوان الله عليهم، لم يصلوا إلى هذه الدرجة من قتل الآباء والأمهات والأقارب بهذه الطريقة البشعة الغريبة، التي لم يسبقهم إليها أحد البتة.» وأوضح أن تلك الأعمال وأياً كان الدافع لها سواء كانت تطرفاً فكرياً خارجياً أو عيبياً يقصد بها شيء من الحصول على الإرث، ونحو ذلك أو بتحريض من أعداء السنة الذين يتربصون بنا الدوائر، والذين أملوا عليهم هذه الأفكار وأقنعوهم بأنه ليس بينهم إلا الجنة إلا أن يقتل أو يفجر أو ينحر رجال الأمن أو الوالدين أو الأخوة والأقارب. كالحجارة أو أشد قسوة

ولفت الدكتور السحيمي إلى أن الحادثة المصورة التي كان يستجدي بها المجني عليه من أن يفتك به الجاني من خلال عبارات «تكفى.. تكفى» وإصرار الجاني على فعلته بتوجيه من خلفيته المزعوم الهالك إلا أن الضحية كان يستجديه بطريقة معروفة عند العوام التي تهز القلوب إلا أن هذه الأفعال ماهي إلا دلالة واضحة على أن تلك الفئة قد قست قلوبهم كالحجارة أو أشد قسوة ووصلت إلى حقد لا تأثر فيها النخوة أو المناشدة بالله والاستجداء بحق القرابة أو أي اعتبار مما يدل على أن هذه الفئة قد غسلت أدمغتهم وجبرت أفكارهم وملئت حقداً وكرهية على هذا المجتمع المبارك المحافظ.

مراقبة الأجهزة الإلكترونية

وشدد أستاذ العقيدة على ضرورة مراجعة الآباء لأبنائهم وتتبع سلوكياتهم وأفكارهم ولمن يقرأون ولم يسمعون ومن يرافقون، بالإضافة إلى تعزيز نظام مراقبة الأجهزة الإلكترونية، التي بحوزتهم ولا خلاف في ذلك لمن يزعم بأن ذلك فيه تقيد من الحريات الشخصية للأبناء ولا يعتبر ذلك تدخلاً إذا وصل الأمر إلى هذه الدرجة.

وقال: «ما المانع من أن أجلس مع أبنائي وأتفقد أحوالهم وأسألهم عما قرأوا اليوم وماذا سمعوا وماهي المقاطع التي شاهدوها؟ ولماذا لا أجلس معهم جلسة الوالد المؤدب لهم حفاظاً عليهم، وذلك من باب الرعاية والاهتمام انطلاقاً من قول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْجِبَارَةُ عَلَيْهِمْ مَلَائِكَةٌ غُلَاطٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ وكما قال النبي ﷺ «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»، كما يقول صلى الله عليه وسلم (ما من عبد يسترعيه الله رعية، يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة.)

المناهج الدراسية

وعن تأثير المناهج الدراسية على أفكار المراهقين قال السحيمي: «مناهجنا المقررة سليمة والله الحمد والمنة وليس عليها غبار، لكنه اقترح استحداث مناهج جديدة في المراحل المتوسطة توضح حقيقة الخوارج والمتطرفين بشقيه، سواء أهل الإفراط أو أهل التفريط في عصرنا الحالي ولابد من أن يتقف أبنائنا ويتبين لهم خطورة الانتماء لهذه الفئات من خلال دراسة بعض الوقائع منذ فجر التاريخ وحتى وقتنا الحاضر.

حوادث قتل

أسرية خلال عام واحد

7/2015: مطلوب أممي بخميس مشيط يُطلق النار على والده أثناء مراهمة رجال الأمن لمنزله (مقتل الوالد وإصابة 2 من رجال الأمن)
 (7/2015: رمضان الماضي) مراهق يجهز على خاله من منسوبي القطاعات الأمنية بـ 10 رصاصات و4 رصاصات ويفجر نفسه بالقرب من نقطة أمنية بالرياض
 (9/2015: عيد الأضحى الماضي) جريمة نفذها شابان بقتل ابن عمهما العسكري بعد استدراجه في رحلة صيد برية بمنطقة حائل
 2/2016: جريمة مقتل أحد منسوبي قوة الطوارئ الخاصة بمنطقة القصيم بواسطة 6 من أبناء عمومته بعد استدراجه إلى منطقة صحراوية
 (6/2016: رمضان الجاري): مواطن خمسيني متقاعد ينحر زوجته الثانية شمال الرياض ويتضح من خلال التحقيقات أنه متأثر بالفكر التكفيري
 6/2016: (رمضان الجاري): جريمة حي الحمراء بالرياض التي نفذها شقيقان توأم بقتل والدتهما بعد استدراجها وطعنها قادت إلى وفاتها على الفور ثم أجهزا على والدهما وشقيقتهما. الأكبر



صندوق التنمية العقاري: 3 أنواع جديدة من القروض للنساء المعيلات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 6 شوال 1437 هـ - 11 يوليو 2016م

<http://www.al-madina.com/node/687231>

سعيد الزهراني - الطائف
 كشف صندوق التنمية العقاري أنه يجوز للنساء (المعيلات) الحصول على 3 أنواع من خدمات الصندوق، وهي التقدم بطلب قرض، أو شراء عقار مرهون للصندوق، أو طلب تحويل قرض المتوفى إلى أحد الورثة، في حالة كان زوجها مريضا أو معاقا أو لمن زوجها غير سعودي.
 ووفقا لمصادر «المدينة» فقد حدد الصندوق شروطا لاستفادة المعيلات من تلك الخدمات ومنها صورة صك الإعالة لمن زوجها سعودي، وإفادة بعدم تقديمها على قرض عقاري من إدارة التحصيل، إلى جانب عدم تقديم زوجها على قرض عقاري من إدارة التحصيل لمن زوجها سعودي، بالإضافة إلى إفادة من صندوق التنمية الزراعية بعدم تقديمها ولا تقديم زوجها على قرض زراعي.
 كما تضمنت الشروط كذلك إفادة من صندوق التنمية الصناعية بعدم تقديمها ولا تقديم زوجها على قرض صناعي، وكفالة غرم وأداء بالنسبة لغير الموظفة في القطاع الحكومي، وكذلك صورة لعقد الإيجار، وإثبات عنوان للزوجة. واشتملت الشروط أيضا إحضار تقرير طبي في حالة مرض الزوج أو إعاقته لمن زوجها سعودي، وإقرار من الزوجة والزوج بعدم امتلاكهما منزل، بالإضافة إلى صورة من عقد الزواج وموافقة وزارة الداخلية على الزواج لمن زوجها غير سعودي، فضلا عن مشهد براتب الزوجة.
 أنواع الخدمات
 التقدم بطلب قرض
 شراء عقار مرهون للصندوق
 طلب تحويل قرض المتوفى إلى أحد الورثة، في حالة كان زوجها مريضا أو معاقا أو لمن زوجها غير سعودي

«الغرامة المضاعفة» تحمي العمالة من ضربات «الهجير»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 6 شوال 1437 هـ - 11 يوليو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160711/Con20160711847618.htm>

محمد العبدالله (الدمام)

كشف المتحدث الإعلامي بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل رصد فرق التفتيش مخالفات خاصة بممارسة العمالة العمل تحت أشعة الشمس، مشيراً إلى أن الشركات والمؤسسات التي تعتمد لتشغيل العمالة تحت الشمس المكشوفة، تتعرض لغرامة تقدر بمبلغ ثلاثة آلاف ريال، وتتعدد الغرامة بتعدد العمال، وعند التكرار تختلف الغرامة للمرة الأولى عن المرة الثانية. وذكر أن الوزارة تلقت العديد من الشكاوى بشأن بعض مخالفات الشركات المتعلقة بإجبار العمالة بالعمل تحت الشمس الحارة، لافتاً إلى وجود متابعة مستمرة بمدى التزام الشركات والمؤسسات بقرار منع العمل تحت أشعة الشمس من خلال الفرق التفتيشية في الميدان.

بدوره، أكد رئيس لجنة المقاولات بغرفة تجارة وصناعة الشرقية عبدالحكيم العمار التزام شركات القطاع الخاص بمنع العمالة من العمل خلال الفترة من 11 - 3 ظهراً، خصوصاً أن الفترة الحالية تشهد ارتفاعاً متزايداً في درجات الحرارة، ما يفرض على القطاع الخاص عدم إجبار العمالة على العمل في هذه الظروف الصعبة، لاسيما أن إنتاجية العمالة خلال فترة الظهيرة تقل كثيراً.

وبيّن أن القطاع الخاص ينظر للعمل تحت أشعة الشمس من الناحية الدينية والإنسانية بالدرجة الأولى. وأضاف أن القطاع الخاص لم يكن لديه دراية بتعليمات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في الفترة الماضية، مبيناً أن صدور التعليمات المتعلقة بحظر عمل العمالة تحت أشعة الشمس ومناقشتها في عدة ورش، ونشرها في وسائل الإعلام المختلفة شكل عنصراً أساسياً في زيادة التزام القطاع الخاص.



3 عوامل تسهم في جرائم قتل الأقارب

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 6 شوال 1437 هـ - 11 يوليو 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=269957&CategoryID=3

أبها، الجبيل، الدمام: صالح الديواني، سعيد الشهراني، أماني العطاس
فيما شهد المجتمع السعودي 5 جرائم مروعة لقتل الأقارب خلال عام، أعاد اختصاصيون في علم النفس وعلم الاجتماع ذلك إلى 3 عوامل تمثلت في: خلل الوعي الفكري، والبيئة الأسرية، والقيم الاجتماعية.
فيما شهد المجتمع السعودي 5 جرائم مروعة لقتل الأقارب خلال عام، أعاد اختصاصيون في علم النفس وعلم الاجتماع ذلك إلى 3 عوامل تمثلت في خلل الوعي الفكري، والبيئة الأسرية، والقيم الاجتماعية، فارتباك الموروث السائد في التربية الأسرية المعتمد على العنف اللفظي، والإيذاء الجسدي، والاعتداء على الآخرين، ومصادرة حقوقهم في التعبير. أنتج داخل البناء الأسري شخصيات عدوانية، متجردة عن الإنسانية، تعبر عما بداخلها من غضب عن طريق الاعتداء والضرب والقتل، مقترحين إعادة النظر في العقوبات المعتمدة على السجن، واستبدالها بعقوبات خدمة المجتمع، بما يتناسب مع الفئة العمرية ونوع الجريمة.

خلل قيمي

يؤكد خبير علم النفس السلوكي المعرفي الدكتور عبدالله الحريري لـ "الوطن" إن "الناس في مجتمعنا يمارسون العبادة كعادة وليست كسلوك، وهذا خلل قيمي خطير، يؤدي إلى انفصام في الشخصية، وهو ما يعزز السلوك السلبي لدى

العدوانيين، كما يعاني مجتمعنا من خلل في الموروث السائد في التربية الأسرية الذي يعتمد في صلبه على عبارة (خَلِّك رجلاً، خَلِّك أسد، خَلِّك ذئب، خذ حَقَّك بيدك"، وهذه العبارات تعزز مفهوم شريعة الغاب في نفوس الناشئة، وتكبر معهم وتتحول إلى سلوك، وهذا ما نجني نتائجه اليوم في حوادث القتل للأقارب وغيرهم، والعدوان بدم بارد على المجتمع، ويتجه العدوان من هذه الفئة على الناس الأضعف في حياة الشخصية العدوانية، كالنساء والأطفال والشيوخ الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم بطريقة متكافئة، ما يجعل هؤلاء العدوانيين يستأسدون، ويمارسون عدوانهم بطريقة جريئة، ويتزامن هذا الخلل مع انفصام واضح بين التربية في المنزل، وما تقدمه المدرسة، والجامعة، فكثير من الأسر تتبع أساليب غير تربوية لا تتسق وقيم الإنسانية، والمدرسة والجامعة غائبتان تماماً عن هموم المجتمع ومشاكله".

عقوبات بديلة

يرى الدكتور الحريري أن "الحل قيمي وقانوني بالدرجة الأولى، ما يعني وجوب تدخل الدولة لوضع برنامج لتأصيل القيم الإنسانية، بإشراف خبراء في علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلوم التربية، والقانون، بالتزامن مع ضرب القانون بيد من حديد على السلوكيات السلبية وممارستها، من خلال العقوبات البديلة لخدمة المجتمع وليس السجن، فالعقوبات البديلة تتسق وإستراتيجية تأصيل القيم في نفوس البشر، فالدولة والمجتمع يعولان على وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وفق رؤية المملكة 2030 في معالجة هذه المعضلة التي عززت التخلف في المجتمع بصورة ممقوتة".

علاج نفسي سلوكي

أبان الاستشاري النفسي الإكلينيكي الدكتور ماطر الفريدي لـ "الوطن"، أن "انتشار ظاهرة جرائم الشباب فكر جديد دخيل على المجتمع، ويجب دراسة أسباب هذا الفكر الضال، وعلاجه، وهو ما يتطلب مزيداً من التفكير والتأمل والبحث العلمي الجاد، ومعالجته، ولا شك أن العلاج النفسي السلوكي والمعرفي قادر على علاج هذه المشكلة، بتغيير الأفكار السيئة واستبدالها بأخرى صحيحة".

وأضاف أن "فكر الإرهابي أو المتطرف يكون دخيلاً وضالاً على المجتمع، لعدم وجود قنوات اتصال مباشرة مع المختصين النفسيين، لذلك يجب تفعيل الاستشارات الهاتفية للرد على تساؤلات الشباب، وتصحيح أوضاعهم واتزانهم النفسي والاجتماعي، حيث إن الكثير منهم لديهم اضطرابات نفسية وتراكمات اجتماعية وتربوية لا بد من الوقوف عليها ومساعدتهم في تجاوزها".

فجوة وجدانية

أوضح أستاذ علم الاجتماع بجامعة الملك سعود الدكتور عبدالله الفوزان لـ "الوطن" أن "البيئة الأسرية القمعية، والمفككة التي يسودها الحرمان العاطفي والمادي، تسهم في صناعة الشخصية القابلة للانحراف، وانتهاج السلوك العدواني بما فيه القتل حتى للأقارب، كما حدث الفترة القليلة الماضية، إضافة إلى اتساع الفجوة الوجدانية بين الأبناء والوالدين، وتنامي ضغوط الحياة المعاصرة القائمة على التنافس المادي المحموم والطبقية، وكل تلك أسباب رئيسة لوجود حالات قتل الأقارب في مجتمعنا".

اختلاف الدوافع

قال الاختصاصي في علم اجتماع الجريمة الدكتور أحمد الشهري، إن "لكل جريمة ملابساتها الخاصة، ومن المعروف أن العنف لا يولد إلا العنف، والمجتمع السعودي ليس مجتمع عنف، فلا زال الإيذاء فكرة ينظر إليها بمنظار شخصي بحت، ولا يجب تعميمها دون وجود أدلة قاطعة".

وأضاف أن "دوافع كل جريمة قتل تختلف عن الأخرى، فمثلاً "توأم الغدر" اللذان قتلا والدتهما كانا يعتنقان أيديولوجية فكرية تكلم الكثير عنها، بينما الدوافع تكون مختلفة في حالات أخرى، والبعض خرج بعيداً إلى الباراسيكولوجي، بينما وقع البعض الآخر في وهم السحر، وما فوق الطبيعة والواقع".

وأوضح الشهري أنه يميل إلى الطرح الفكري المعتدل، مع صعوبة منع انتشار مواقع التواصل في ظل التحكم الفردي الذاتي لأدوات الإعلام الجديد، وأن من المناسب توجيه قنوات الإعلام بمختلف أشكالها، نحو قراءة مختلفة لمثل هذه القضايا، مشدداً على وجوب تحول النظرة العابرة لمثل هذه القضايا، إلى المعالجة الحاسمة، مع توظيف الجانب الوقائي باستخدام الوسائل نفسها، واستغلال التجمعات الشبابية والتربوية والعلمية لتنفيذ ذلك.

5 جرائم لقتل الأقارب شهدتها المملكة خلال عام

يوليو 2015

انتحاري سعودي يفجر نفسه أمام نقطة تفتيش على طريق الحابر بالرياض بعد أن قتل خاله وسلب سيارته مطلوب يقتل والده بإطلاق النار عليه، وكان الجاني يعتقد أن والده أبلغ الجهات الأمنية للقبض عليه نتيجة اعتناقه الفكر المتطرف

سبتمبر 2015

شبابان يقتلان ابن عمهما في حائل بعد انضمامهما لتنظيم داعش

فبراير 2016

قتل رجل الأمن وأحد منسوبي قوة الطوارئ الخاصة بمنطقة القصيم، وتمت الجريمة على يد 6 أفراد من أبناء عمومته، ثلاثة منهم إخوة أشقاء

يونيو 2016

توأمان يقتلان والدتهما، ويحاولان قتل والدهما وأخييهما بالرياض



الخدمات الصحية 2030.. الرعاية الأولية ما لها وما عليها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 6 شوال 1437 هـ - 11 يوليو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1517864>

مطلق بن سعود المطيري

تعددت لدينا أسباب الإرهاب، وأصبحت من كثرتها عبئاً كبيراً على التفكير الذي يجتهد في فحص المسببات: البطالة سبب، المدرسة سبب، الأسرة سبب، الصراعات السياسية في المنطقة سبب، الترفيه سبب، تحفيظ القرآن سبب، الإسلام سبب، ولم يبق لنا إلا أن نقول إن وجودنا في هذه الدنيا السبب، والمشكلة في الأساس أن بعضنا لا يريد أن يتعامل مع الإرهاب كجريمة، وقد يكون الدافع حسن نية لدى البعض في تفسير أسباب جريمة الإرهاب، لارتباط الإرهاب في جانب منه في الدين، ومن هنا ظهرت اجتهادات تطالب بالتعامل مع الإرهابي كطفل ساذج مغرر به، لتتفي وصف الجريمة عنه، أو بهدف تحصين بعض الأسماء الدينية المشهورة من التورط بهذه الجريمة، فطالب العلم الشرعي لدينا يتم التعامل معه بصورة مقدسه تضعه فوق الأخطاء وفوق الشبهات، وهذا المدخل الحقيقي للشيطان والجرم والجريمة، فتتزيه الأشخاص ثقافة أصيلة في مجتمعنا، خذ مثلاً الإرهابي ابن شويل الذي اعدم عدلاً وشرعاً، مازال هناك من يترحم عليه ويعتبره طالب علم مجتهداً أخطأ وله أجر الاجتهاد!!

كل الأسباب التي ندعي أنها تقف وراء صناعة الجريمة الإرهابية، لم نصف لها سبب ضعف الانتماء للوطن وغياب الوطنية، بل هناك من القائلين على الدرس الشرعي لدينا من يعتبر الوطنية مفهوماً وثنياً إلحادياً، ورفعها فوق كل مستويات الانتماء فعل كفري يخرج من الملة، وكل من يطالب بتقديم الوطن على ما سواه يعتبر منافقاً وعلمانياً أو شيخاً مدهناً للسلطة، ضربنا كل قيمة محترمة ومنصفة للوطن، وجعلناه مصدراً للكسب والتريح، لا أرضاً للانتماء، حتى في متعنا وترفيهنا، نسقطه من حساباتنا، وأصبح مكاناً كئيباً للعمل، نترقب كل فرصة سانحة لمغادرته، وهذا الأمر يتساوى فيه الإرهابي وغير الإرهابي.

انظر اليوم إلى انتماءاتنا المسيطرة على قناعاتنا ووجداننا تجدها قبلية ومناطقية ومذهبية، وقليل جداً منها الوطنية، الحرب على ثقافة الوطنية حرب ليست جديدة، ابتدأت منذ أحداث الحرم في الثمانينيات والحرب الأفغانية، فقد ترسخت في المدارس والمساجد والشوارع والمنازل، أن لا قيمة حقيقية لوطننا إلا عندما يشتعل ناراً في قضايا الأمة الإسلامية، وهذه الأمة ليست أمة المسلمين بل أمة التيارات الإرهابية التي تحرق الأوطان لكي تعيش.

قتل الأم على يد أبناء مجرمين حدث سبقه قتل الوطن في الضمير والوجدان، فإن كان هناك مطالبة حقيقية، فهي مطالبة تريد القصاص من كل من سعى لقتل الوطن في ضمير النشء سواء في دروسه أو أفعاله، فهؤلاء الأشرار إن لم نعدمهم أعدموا الوطن.

تكلفة حل أزمة الإسكان

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 6 شوال 1437 هـ - 11 يونيو 2016م

https://www.aleqt.com/2016/07/11/article_1069313.html

عبد الحميد العمري

يرى البعض أن أهم حلول أزمة الإسكان المحلية هو زيادة حجم وقنوات التمويل العقاري، أي ضخ مزيد من القروض العقارية في حسابات الباحثين عن تملك مساكنهم، ويبرر هذا الفريق توجهه هنا بكثير من المبررات، لعل من أهمها أن التمويل العقاري لدينا متدن جداً، وإن نسبته التي لا تتجاوز 7.7 في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي (2015)؛ تعد من أدنى النسب عالمياً، وعليه دون النظر إلى بقية أسباب أزمة الإسكان كتضخم الأسعار السوقية للأراضي والعقارات، الناتج بنسبة كبيرة جداً عن سيطرة الاحتكار والمضاربة على الأراضي، أي نتيجة سيطرة شبه كاملة لتشوهات هيكلية لا علاقة لها بالعوامل الاقتصادية والمالية، كان قرار فرض الرسوم على الأراضي البيضاء المحتكرة لأعوام طويلة دون تطوير؛ إحدى أدوات معالجتها، يؤكد ذلك الفريق المناادي بزيادة التمويل العقاري دون النظر لتلك الأسباب، على أن هذا أهم وأول الحلول من وجهة نظرهم، وبالطبع يروونه أيضاً أول أسباب تفاقم أزمة الإسكان الراهنة.

بالاعتماد على البيانات الرسمية المتوافرة حول أزمة الإسكان، يوجد في الوقت الراهن نحو 1.5 مليون طالب سكن، يقدر أن يقفز هذا الرقم إلى الضعف خلال أقل من عقد قادم، وتخطط وزارة الإسكان بدورها بالمشاركة مع القطاع الخاص لضخ 1.5 مليون وحدة سكنية جديدة خلال الأعوام الثمانية القادمة (يخطط أن تشكل الشقق السكنية النسبة الأكبر منها)، وهو العدد الذي يضاف إلى الوحدات السكنية الشاغرة في المرحلة الراهنة البالغ نحو 1.5 مليون وحدة سكنية، إذا اقتصر العدد على الملازم منها للسكن، يمكن أن يصبح إجمالي الوحدات السكنية الشاغرة الآن والجديدة قبل نهاية عقد قادم نحو 2.6 مليون وحدة سكنية جديدة.

الآن، لنمضي قدماً مع رأي الفريق المناادي بزيادة ضخ القروض العقارية، التي لا تمنع أبداً أن ترتفع الأسعار السوقية للأراضي والعقارات؛ كونها في الأصل غير متضخمة على حد زعمها، بل إنها حسب رأيهم تعتبر الأرخص عالمياً وإقليمياً! ولنمض مع هذا الفريق وفق احتمالين، الأول بافتراض ثبات الأسعار السوقية الراهنة، والاحتمال الثاني بافتراض نمو الأسعار السوقية بمتوسط 10 في المائة سنوياً.

رغم أن الاحتمال الأول من المستحيل أن يتحقق، ذلك أن الأسعار السوقية ستنفجر ارتفاعاً للأعلى؛ في حال تم فتح نوافذ التمويل العقاري على مصارعها دون قيد أو شرط، ومع افتراض استدامة التشوهات الراهنة في السوق العقارية المحلية، إلا أننا سنستقرأ هذا الاحتمال للتعرف على حقيقته، للتأكد من جدوى رأي المطالبين بزيادة التمويل العقاري. يقتضي هذا الاحتمال أن تبدأ المصارف ومؤسسات التمويل المحلية بالضخ سنوياً نحو 173 مليار ريال كقروض عقارية (70 في المائة من إجمالي القيمة السوقية للعقارات)، أي يقدر أن يصل مجموع تلك القروض العقارية على كاهل أفراد المجتمع خلال عقد قادم إلى أكثر من 3.3 تريليون ريال (بافتراض فائدة سنوية 3.0 في المائة لمدة 15 عام فقط!) علماً أنه وفقاً لهذا الاحتمال المستبعد تحققه، يتوقع أن يصل إجمالي القيمة السوقية لكامل الوحدات السكنية (2.6 مليون وحدة سكنية) إلى أكثر من 3.2 تريليون ريال! سأتى بعد قليل على هل يمكن تحقق هذا أم لا؟

الآن أتى للاحتمال الثاني؛ هنا يقتضي الأمر لامتنصاص عروض بيع العقارات تدريجياً خلال عشرة أعوام قادمة، مع افتراض نمو الأسعار السوقية بمتوسط 10 في المائة سنوياً، أن يرتفع ضخ القروض العقارية للأفراد الباحثين عن تملك مساكنهم بدءاً من السنة الثانية إلى 207 مليارات ريال سنوياً، إلى أن يصل في السنة العاشرة لأعلى من 345 مليار ريال سنوياً، ليصل إجمالي القروض العقارية على كاهل أفراد المجتمع بنهاية العقد القادم لنحو خمسة تريليونات ريال (بافتراض فائدة سنوية 3.0 في المائة لمدة 15 عاماً)! وبلوغ إجمالي القيمة السوقية لكامل الوحدات السكنية (2.6 مليون وحدة سكنية) نحو 6.5 تريليون ريال!

هذه هي النتيجة الختامية المتحفظة جدا لرأي المطالبين بضخ التمويل العقاري، والتغاضي تماما عن تضخم أسعار الأراضي والعقارات بصورته الراهنة، فهل يمكن تحقيقه على أرض الواقع؟ وإن تحقق رغم استحالة تحقيقه لعدم قدرة المصارف ومؤسسات التمويل على توفير هذه القروض العقارية الهائلة من جهة، واستحالة اقتراض الأفراد لهذا القدر الهائل من القروض قياسا على مستويات أجورهم وحجم القروض السابقة عليهم، إضافة إلى حجم الالتزامات المالية الأخرى عليهم، أقول رغم كل ذلك كيف ستكون الأوضاع الاقتصادية والمعيشية انعكاسا لهذا السيناريو المرعب؟ وإن لم يتحقق كما هو محتمل قياسا على الظروف الراهنة اقتصاديا وماليا؛ فأني شكل من أشكال أزمة الإسكان سنواجهه في مستقبل العشر سنوات القادمة؟

إنها أسئلة محورية يجب الإجابة عنها اليوم قبل أن تطل بحقائقها على أرض الواقع في الغد القريب، رغم وعورة ورهبة مسالكها التي تصل إلى درجة مرعبة إن هي مضت على ما تم ذكره أعلاه أو حتى أدنى منه بأي نسبة كانت، وأول من يجب عليه الإجابة عنها هو وزارة الإسكان قبل غيرها! لا تنتظر أبدا إجابة من المنادين بزيادة القروض العقارية، ففي هذه الخانة الضيقة والحرجة جدا؛ لن تسمع لهم ركزا! ولا تنتظر حتى إجابة من الأطراف الجائمة خلف هذا التضخم الرهيب في أسعار الأراضي والعقارات، فكل ما يعينها هنا أن تبيع بضاعتها بالأسعار التي تريدها، عدا ذلك لا يعينها الأمر من قريب أو بعيد .

ليس هذا المقال لأجل تسجيل أي رفض للتمويل العقاري كأحد الحلول اللازمة، بل إنه إحدى الأدوات التي لا غنى عنها في هذا المقام، لكن وفق ضوابط وآليات متكاملة لا متناحرة ومتضادة، وأن يأتي بالمستوى المعقول والمقبول الذي لا ضرر معه ولا ضرار، ولا يخلف وراءه كوارث لا طاقة لنا بها جميعا، بدءا من أفراد المجتمع الذين يسعون في الأرض بحثا عن تأمين مسكن ميسر لأسرهم بأسعار تتوافق مع دخلهم وقدرتهم، وانتهاء بمقدرات الاقتصاد الوطني من قطاع تمويلي وغيره من الأجهزة ذات العلاقة .

انظر إلى كفتي المعادلة هنا واكتشف؛ من هذه الأطراف التي يراد أن تقبض ثمنها قد يصل إلى 6.5 تريليون ريال كتكلفة لحل أزمة الإسكان من جهة، ومن جهة أخرى من سيتورط بدفعها وفق أكثر الطرق وعورة من أفراد المجتمع ومؤسسات تمويلية .

هل يستحق الأمر كل هذا العناء؟ وهل يوجد خيارات أخرى؟ والإجابة بكل اختصار؛ (لا) على الإطلاق بالنسبة للسؤال الأول، و(نعم) بالنسبة للسؤال الثاني، وهو ما سيكون حوله الحديث بالتفصيل في المقال القادم بمشيئة الله تعالى. والله ولي التوفيق.



كاريكاتير



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 6 شوال 1437 هـ - 11
يوليو 2016م

https://www.aleqt.com/2016/07/11/article_1069319.html

دراسة لدمج نظامي التقاعد والتأمينات



الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاثنين
6 شوال 1437 هـ - 11 يوليو
2016م

<http://www.alriyadh.com/1517907>